

الإفصاح عن الاستدامة... الدوافع والأسباب

م.م حسين علي محيسن *

نتيجة التطورات التي حدثت في بيئة الأعمال المعاصرة، والحاجة إلى معلومات تساهم في دعم القرارات التي يتخذها أصحاب المصالح، ونتيجة لزيادة الاهتمامات نحو القضايا البيئية والاجتماعية واعتبارهما جزءاً من التنمية الاقتصادية، اتجهت العديد من الوحدات الاقتصادية إلى اتخاذ خطوات جادة نحو التنمية المستدامة التي وضعت أركانها وما تنطوي عليه مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (لجنة برونلاند) في 20 آذار من العام 1987، حيث أشارت إلى ضرورة اقتراح هذا المفهوم الذي يركز على التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

وأشارت المبادرة العالمية لإعداد التقارير (Global Reporting Initiative) إلى الاستدامة بأنها تمثل الأنشطة التي تساعد الوحدات الاقتصادية على تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والخضوع لمسائلة أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، وذلك في إطار نظام ملائم لحوكمة الشركات يعمل على ضبط الأعمال، وتقييم ومراقبة الأداء من أجل تحقيق أهداف الاستدامة.

ونتيجة لهذه التطورات السريعة والهائلة في العالم، استجاب الفكر المحاسبي للاستدامة من أجل مواكبة هذه التطورات، حيث أهتم العديد من الكتاب والباحثون في المجال المحاسبي بهذا المفهوم، بحيث أصبحت المحاسبة عن التنمية المستدامة امتداداً للمحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية من حيث القياس والإفصاح، مما وضع على عاتق المحاسبة تقديم معلومات مناسبة عن الاستدامة، فظهر ما يعرف بالمحاسبة عن التنمية المستدامة (Accounting of sustainable development). لتحقيق التوازن بين مسؤوليتها عن أثارها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وبين حاجة المجتمع وخاصة أصحاب المصالح لمعلومات أكثر شمولية تساعدهم على التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم أداء الوحدة الاقتصادية، وهذا ما أكد عليه الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في 22 آذار سنة 2011 عندما وضع إطار مفاهيمي للاستدامة حيث دعا الوحدات الاقتصادية إلى التوجه في استراتيجياتها وعملياتها التشغيلية نحو تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي لتحقيق الاستدامة.

وأشار Busco في 2013 إلى إن التقارير المالية الحالية نتيجة لهذه التغيرات والتطورات السريعة لا تعبر بصورة ملائمة عن الأبعاد المتعددة لقيمة الوحدة الاقتصادية، فهي لا تعمل على توفير رؤية كافية عن الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية، كما أنها لا توضح العلاقات السببية للجوانب المختلفة لهذا الأداء، وهذا بدوره دفع أغلب دول العالم المتقدمة باتجاه تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وعليه بدأ البحث عن متغيرات جديدة تأخذ في الحسبان المعلومات المالية بالإضافة للمعلومات غير المالية مثل تقارير الاستدامة من أجل تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ومصادقته تماشياً مع أهداف الوحدة الاقتصادية المعلنة.

وهذه الأسباب دعت الوحدات الاقتصادية إلى التوسع في الإفصاح من خلال إظهار الآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة الوحدة بجانب الآثار الاقتصادية، ونتيجة لذلك ظهر ما يعرف بتقارير الاستدامة كنشاط طوعي غير إلزامي للوحدات الاقتصادية الرائدة والتي لديها وعي اجتماعي، وتعمل تقارير الاستدامة على الإفصاح عن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بصورة شاملة دون التركيز على أحدها دون الآخر من خلال توفير معلومات غير مالية بالإضافة للمالية منها، وذلك لتوضيح مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على تلبية حاجات ورغبات أصحاب المصالح.

وبالتالي فإن هناك العديد من الدوافع التي تعمل على تحفيز الوحدات الاقتصادية نحو الإفصاح عن الاستدامة، وتتمثل هذه الدوافع في: جذب استثمارات جديدة، وتعزيز الأداء المالي للوحدة الاقتصادية، وتعزيز سمعة الوحدة، والرغبة في أداء أفضل في ظل وجود المخاطر التي تحيط بالوحدة، وفتح أسواق جديدة، وتحسين علاقتها مع أصحاب المصالح، والرغبة في الالتزام بالقوانين والتشريعات لتجنب المساءلة والعقاب لاعتبارات مجتمعية وأخلاقية.

* رناسة الجامعة المستنصرية- قسم الرقابة والتدقيق الداخلي .

وعليه يتضح جلياً أهمية الإفصاح عن الاستدامة ودوره في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية للوحدات والتي عجزت عن تغطيتها التقارير التقليدية، وبذلك يتضح أن الدافع من الإفصاح عن الاستدامة هو محاولة التواصل مع أصحاب المصالح من خلال الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية إلى جانب المعلومات المالية، وأداء الإدارة في تحقيق فوائد للوحدة الاقتصادية على المدى الطويل من خلال تحقيق أهداف الاستدامة، فضلاً عن مساهمته بصورة إيجابية في تعزيز الأداء المالي للوحدة وزيادة الميزة التنافسية.

وقام مجلس معايير محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board بجهود حثيثة لتطوير ونشر معايير محاسبة الاستدامة لمساعدة الوحدات الاقتصادية في الإفصاح عن أدائها المستدام بما يكفل الشفافية والنزاهة في عرض المعلومات بصدق وعدالة. وبالتالي فإن الإفصاح عن الاستدامة وما يحققه من مزايا تعمل على دعم الوحدة الاقتصادية وتحقيق نتائجها المالية المستهدفة يعود بصورة إيجابية على ربحية هذه الوحدات ويعمل ذلك على دعم كفاءة سوق المال بسبب تخفيض عدم التماثل في المعلومات في سوق المال.

.....
.....
.....